مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (2) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (2) 2014

تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التّجاري السّوري بمحافظة اللاذقية

الدكتور منذر مرهج*
الدكتور عبد الواحد حمودة**
رامي أكرم مزيق***

(تاريخ الإيداع 12 / 1 / 2014. قُبِل للنشر في 3 / 4 / 2014)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وترتيبها حسب أهميتها النسبية، والمقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة بخصوص العوامل التي تؤثر في ربحيتها. اعتمد البحث المنهج الوصفي التّحليلي. وكان من أهم نتائج البحث:

1- تتأثر ربحية المصارف التجارية السورية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها ضمن فئتين: عوامل داخلية، وعوامل خارجية.

2- تختلف العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في أهميتها النسبية، وكان أكثر العوامل تأثيراً الظروف الاقتصادية والسياسية، وتوظيف الموارد، والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية. بينما كان عمر المصرف وعدد موظفي المصرف أقل العوامل تأثيراً.

3- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين المصارف التجارية العامة والخاصة في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحيتها.

الكلمات المفتاحية: الربحية، المصرف التجاري السوري، التحليل العاملي.

* مدرّس- قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
** مدرّس- قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
*** طالب دراسات عليا (ماجستير)- قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (2) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (2) 2014

Identify the factors affecting the profitability of commercial banks using multivariate analysis A field study in the Commercial Bank of Syria in Latakia province

Dr. Munzer Marheg*
Dr. Abed AL wahed hammoda**
Rami Akram Mzeek***

(Received 12 / 1 / 2014. Accepted 3 / 4 / 2014)

□ ABSTRACT □

The research aims to identify the factors affecting the profitability of commercial banks, arranged according to their relative importance, and the comparison between commercial banks, public and private about the factors that affect their profitability. The research descriptive analytical method. One of the most important results:

1 - affected the profitability of commercial banks Syrian combination of factors can be classified in two categories: internal factors and external factors.

2 - different factors affecting the profitability of commercial banks in the relative importance of, and the most influential factor was economic and political conditions, and employing resources, legislation and legal and banking controls. While the age of the bank and the number of bank employees less influential factor.

3 - There are no statistically significant differences between commercial banks, public and private in the internal and external factors that affect their profitability.

Keywords: profitability, Commercial Bank of Syria, factor analysis.

*Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, University of Damascus, Damascus, Syria.
***Postgraduate student (Master), Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

تعد المصارف التجارية مؤسسات مالية تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني، وتؤلف الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري، لأنها أهم مصدر للأموال فيه. كما يعد التوفيق بين توفر السيولة، وتحقيق الربحية، وضمان الأمان، من أكثر الموضوعات أهمية لدى إدارات المصارف التجارية، ويعود ذلك إلى الأثر الكبير لهذه العوامل على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها المصارف التجارية، والتي تتمثل في قبول الودائع، ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة والدخول في مجالات استثمارية عديدة. لقد حققت الصناعة المصرفية السورية خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين إنجازات على الصعيدين المحلي والعالمي واستطاعت أن تقوم بدور فاعل ومميز في خدمة الاقتصاد السوري وذلك من خلال إسهامها في دعم السوق المالي وابتكار صيغ تمويل حديثة تدعم المشاريع الاستثمارية باحتياجاتها من الأموال. ناهيك عن تحقيق بعض المصارف التجارية السورية لتصنيف متقدم وبلورة صيغ التعاون الدولي بينها وبين نظائرها العربية. ورغم ذلك فإنه لا يخفى على أحد أن الصناعة المصرفية السورية تعاني من نقاط ضعف، لاسيما وان التحولات الجارية عالمياً تضع المصارف التجارية السورية أمام تحديات صعبة تجعلها مطالبة بوضع استراتيجيات فعّالة وملائمة لتجاوز هذه التحديات ولامتلاك القدرة على التماشي مع متطلبات التطوير والتحديث. ورغم ضخامة التحديات التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي العالمي، فان المصارف السورية يمكن أن تدخل في هذه الثورة المصرفية الجديدة المتنامية باستمرار، ولا سيما أن هناك تجارب رائدة يمكن لمصارفنا تقليدها والاستعانة بها وخاصة" أنها تتماشى مع ظروف بيئة أعمالنا السورية، أضف إلى ذلك الدور الملقى على عاتق القطاع المصرفي السوري والذي يكبر عاماً بعد عام في ضوء التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

لذلك وانطلاقاً من أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي السوري في تنمية الاقتصاد الوطني وادارته، سيقوم الباحث بتحديد أهم العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية السورية.

مشكلة البحث:

يتعرض القطاع المصرفي في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر في أنشطته المختلفة من إقراض واستثمار وغير ذلك؛ لذلك ومن خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث على بعض فروع المصرف التجاري السورية بمحافظة اللاذقية، والمقابلات التي أجروها مع مديري تلك الفروع وجدوا أن هناك بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر في أنشطة تلك المصارف، وبالتالي يمكن أن تحد من ربحيتها، سواء منها ما يتعلق بإدارة المصرف، أو بأوضاعه المالية كحجم الموجودات، وحقوق الملكية، ومعدلات السيولة، وانتشار المصرف، وعدد فروعه، وتقنية أداء الخدمات المصرفية، وأسعار الفائدة، والظروف الاقتصادية والسياسية، والتشريعات القانونية، والثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي. وغيرها. وتختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل من حيث درجة وشدة تأثيرها على الأرباح، مما يستدعي دراسة هذه العوامل بشكل دقيق وتحديدها ، الأمر الذي قد يساعد في ترشيد القرارات الإدارية والمالية للبنوك التجارية، لعل ذلك يمكن أن يساهم في زيادة ربحية هذه المصارف، ويدفع قدماً بعملية التنمية الاقتصادية من خلال الأنشطة الاستثمارية المختلفة التي تقوم بها هذه المصارف والعوائد التي يمكن أن تحققها. ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما هي العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية السورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تبرز أهمية البحث من خلال الناحيتين العلمية والعملية: فمن الناحية **العملية** تتجلى أهمية الدراسة من خلال:

1- تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية السورية نظراً للدور الاقتصادي والتنموي الذي يلعبه هدف تحقيق الربح بالنسبة لهذه المصارف.

2- تعد الربحية دليلاً على كفاءة إدارة المصرف، وموضع ثقة ومؤشراً ايجابياً لجذب المزيد من العملاء.

ومن الناحية **العلمية** تتجلى أهمية الدراسة من خلال:

1- أنها ستتناول جانب علمي هام من خلال دراسة متغيرات جديدة من العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية، وترتيب هذه العوامل بشكل علمي من حيث أولوياتها في التأثير على ربحية المصارف التجارية، وهذا يعطي أهمية علمية لهذا البحث.

2- يمكن أن تكون هذه الدراسة أساساً يمكن الاعتماد عليه في أبحاث تطبيقية أخرى.

يهدف البحث إلى تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية، وترتيبها حسب أهميتها النسبية، ودراسة الفرق بين المصارف التجارية الخاصة والعامة في مدينة اللاذقية في العوامل التي تؤثر على ربحيتها.

متغيرات البحث:

1- **المتغيرات المستقلة:** العوامل المؤثرة على الربحية، وتصنف إلى عوامل داخلية، وعوامل خارجية.

2- **المتغير التابع:** الربحية.

فرضيات البحث:

1- لا تختلف الأهمية النسبية للعوامل الداخلية والخارجية في درجة تأثيرها في ربحية المصارف التجارية في محافظة اللاذقية.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في تأثير العوامل الداخلية في ربحية المصارف التجارية في محافظة اللاذقية.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في تأثير العوامل الخارجية على ربحية المصارف التجارية في محافظة اللاذقية.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التّحليلي، وذلك من خلال الاطلاع على المراجع والأبحاث السّابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، حيث تمّ تصميم وتوزيع استبانة على العاملين في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية لتحديد العوامل المؤثرة على ربحيته باستخدام التحليل العاملي.

مجتمع البحث:

يشمل مجتمع البحث جميع العاملين في المصارف التجارية العامة والخاصة بمحافظة اللاذقية، والبالغ عددهم (250) موظفاً تقريباً توزعوا بين (155) موظفاً في المصارف العامة، و(95) موظفاً في المصارف الخاصة، ونظراً

لصغر حجم مجتمع البحث قام الباحث بتوزيع الاستبانات على جميع العاملين معتمدين في ذلك طريقة الحصر الشامل، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة (242) استمارة كاملة وصالحة للتحليل الإحصائي.

أداة الدراسة:

لتحقيق أغراض البحث وبعد الاطلاع على الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية أولية، وذلك بإجراء مقابلات مع بعض الإداريين المسؤولين في فروع المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية، وسؤالهم عن العوامل التي يمكن أن تؤثر في الربحية في المصرف التجاري. وبناءً على ذلك تمّ تصميم أداة الدراسة (الاستبانة).اشتملت الأداة على متغيرات شخصية تشمل (الجنس، الوظيفة، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، نوع المصرف. كما اشتملت الاستبانة على مجموعة من الأسئلة تم توزيعها وفق الآتي: أ- عوامل داخلية، وتشمل: 1- أرباح أو خسارة الأوراق المالية، 2- إدارة المصرف، 3- حجم المصرف، 4- هيكل الودائع، 5- توظيف الموارد، 6- أرباح وخسائر القروض، 7- السيولة، 8- عمر المصرف، 9- عدد موظفي المصرف، 10- عدد فروع المصرف.

ب- عوامل خارجية، وتشمل: 1- الظروف الاقتصادية والسياسية، 2- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية، 3- السياسة النقدية، 4- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي، 5- المنافسة، 6- أسعار الفائدة.

وتم توزيع الدرجات على أسئلة الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وذلك بإعطاء الدرجة /5/ لاحتمال الإجابة (موافق تماماً)، والدرجة /4/ لاحتمال الإجابة (موافق) والدرجة /3/ لاحتمال الإجابة (محايد)، والدرجة /2/ لاحتمال الإجابة (غير موافق)، والدرجة /1/ لاحتمال الإجابة (غير موافق نهائياً)، كذلك تمّ استخدام حزمة البرامجSPSS للتحليل الإحصائي بالاعتماد على أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis.

قام الباحث بفحص الاستبانة قبل توزيعها على عينة الدّراسة وذلك للتأكد من صلاحيتها من خلال دراسة صدقها وثباتها. حيث عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين من السّادة أعضاء الهيئة التّدريسية في كليّة الاقتصاد، وذلك لإبداء الرأي فيما يخص مدى ارتباط ومناسبة الفقرات بالمجال الذي تندرج تحته، ومدى سلامة الصّياغة اللغوية لكل فقرة، إضافة إلى إبداء ملاحظات أخرى يراها المحكمون ضرورية، حيث تمّ تقدير مدى صدق وشمولية الفقرات للغرض الذي أعدت من أجله، وقد جرى تعديل الاستبانة تبعاً لذلك وصولاً إلى صورتها النّهائية. كذلك قام الباحث بحساب معامل الثّبات باتباع طريقة الاتّساق الداخلي باستخدام معادلة" ألفا كرو نباخ(Cronbach- alpha)"، بهدف التّوصل إلى دلالات ثبات الأداة وفاعلية فقراتها، حيث بلغت قيمة معامل الثبات (0.83)، وهو مقبول لأغراض الدراسة.

الدّراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

1- دراسة (الراشدان، 2002) بعنوان:" محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة في ربحية المصارف التجارية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة كل من (البنك العربي، وبنك الأردن، والبنك الأردني الكويتي)، وقد عملت الدراسة على تحديد أثر كل من: (الرافعة المالية، وتكلفة الودائع، والسيولة، وحجم المصارف، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال وقياسها) على ربحية هذه المصارف. وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية المصارف، حيث

إن زيادة الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية، وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفاً جداً بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، كما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحية البنك العربي وبنك الأردن، أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي، في حين كانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن، وقد كان لحجم المصرف تأثير على الربحية لتلك المصارف.

2- دراسة (غانم، 2002) بعنوان: تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية من خلال استخدام أدوات التحليل المالي، بغرض تحديد أثر العلاقة وطبيعتها بين كل من الاحتياطي الإلزامي والرفع المالي والكفاءة التشغيلية والمخاطر المصرفية وسعر إعادة الخصم ودخل الفرد والتفرغ المصرفي على ربحية المصارف التجارية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في أداء المصارف التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة، وأن هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي الإلزامي وأسعار إعادة الخصم ومخاطر الائتمان من جهة والربحية من جهة أخرى، وأن هناك علاقة طردية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والكفاءة التشغيلية من جهة والربحية من جهة أخرى، وأن الرفع المالي ليس له أية دلالة إحصائية فيما يتعلق بالربحية.

3- دراسة (أبو زعيتر، 2006): العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس العوامل التي تحدثه العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، والتي تمثلت في عينة مكونة من سبعة مصارف تجارية للفترة من 1997 حتى 2004، وقد تم دراسة الربحية من خلال معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، أما العوامل المؤثرة فتمثلت في نسبة السيولة النقدية، ونسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين ونسبة المديونية وصافي الفوائد وإجمالي الموجودات وحقوق الملكية وعمر المصرف. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات فكلما انخفضت المخصصات الخاصة كلما أدى ذلك إلى زيادة الربحية والعكس صحيح، ووجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة والربحية. وأن هناك علاقة طردية بين عمر المصرف والربحية، وأن هناك علاقة طردية بين كل من نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية ونسبة المديونية إلى إجمالي الأصول والربحية.

4- دراسة (المشهراوي، 2007) بعنوان: أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية- دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996-2005.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتعرف على أحجام وأنواع واستخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي. وتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وهي: البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني، بنك الأقصى الفلسطيني. ومن أهم نتائج الدراسة أن العوائد المقبوضة من التمويلات جاءت في المرتبة الأولى بمعدل بلغ حولي (40%)، وجاءت المصاريف الإدارية والعمومية المرتبة الأولى بمعدل بلغ حوالي (60%) بما يقارب ثلثي استخداماتها، وسجلت نتائج أعمال المصارف مجتمعة نتائج سلبية وتراجعاً تمثل في خسائر متراكمة بلغ مجموعها في نهاية عام 2005 (24.80) مليون دولار بمتوسط خسارة سنوية بلغت (3.54) مليون دولار خلال سنوات الدراسة. كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي، كما أن العلاقة بين الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين هي علاقة عكسية.

ب- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Christos K. Staikouras 1998) بعنوان: محددات الربحية في البنوك الأوروبية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات الربحية في البنوك الأوروبية، وقد تمّ تحديد هذه المحددات بعوامل عديدة، هذه العوامل تشمل العناصر الداخلية لكل مؤسسة مالية وعدة عوامل خارجية. الجزء الثاني يحدد مدى المحددات الداخلية (ضمن تغييرات المؤثرات) والعوامل الخارجية (ديناميكية إعادة تحديد الآثار) المساهمة في أداء القطاع المصرفي في الاتحاد الأوروبي ككل خلال الفترة 1994- 1998من خلال بناء طريقة تقدير OLS ونماذج الآثار الثابتة، وتقدم نتائج الدراسة منظوراً جديداً لفهم أثر التغيرات في المنافسة على أداء الصناعة المصرفية في الاتحاد الأوروبي، كما تشير إلى أن تأثر ربحية البنوك الأوروبية، ليس فقط من العوامل المتصلة بالقرارات الإدارية وإنما أيضاً يشير إلى تغييرات في البيئة الخارجية للاقتصاد الكلي, لذلك فإن نتائج هذه الدراسة هي على النقيض من الدراسات التي بحثت العلاقة بين الهيكل والأداء للقطاع المصرفي الأوروبي، وتجد له أثراً إيجابياً من تركيز المتغيرات في حصة السوق على ربحية البنك.

2- دراسة (Bikram, G., Scholar, R., 2007) بعنوان: تحليل الربحية في القطاع العام للبنوك في الهند. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الربحية في القطاع العام للبنوك في الهند، "فالربح" كتعبير هو مفهوم المحاسبة الذي يبين زيادة في الإيرادات على النفقات خلال فترة محددة من الزمن، الربح هو السبب الرئيسي لاستمرار وجود كل مؤسسة تجارية، من ناحية أخرى، فإن الربحية هي مقياس نسبي حيث يتم التعبير عن الربح كنسبة مئوية عموماً. والربحية تصور العلاقة بين القيمة المطلقة للربح مع غيرها من العوامل المختلفة. بينت الدراسة أن الربحية هي المؤشر الأكثر أهمية وموثوق بها، إنه يعطي مؤشراً واسعاً عن قدرة البنك على رفع مستوى دخله. وتتأثر المصارف من قبل عدد من العوامل، بعضها ذاتية، وبعضها خارجية (تغييرات في السياسات التي قدمها بنك الاحتياطي والخارجة عن النظام)، هذه التغييرات تشمل السياسة النقدية، والتغيرات في مراقبة الائتمان الكمي مثل التغييرات في نسبة الاحتياطي النقدي، نسبة السيولة القانونية، والتلاعب في أسعار فائدة البنك، نوعية القيود المفروضة على الائتمان.

3- دراسة (Antonio Trujillo-Ponce, 2009) بعنوان: العوامل التي تحدد ربحية البنوك الإسبانية.

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تحليل تجريبي للعوامل التي تحدد ربحية البنوك الإسبانية خلال الفترة (1999-2009)،حيث تم تطبيق طريقة تقدير GMM على عينة كبيرة من البنوك الإسبانية، وأشارت النتائج إلى أن ارتفاع ربحية البنك يرتبط خلال هذه السنوات مع نسبة عالية من القروض في مجموع الأصول، ونسبة كبيرة من ودائع العملاء، وكفاءة جيدة، وانخفاض المخاطر الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن نسب رأس المال أعلى، مما يؤدي إلى زيادة العائد للبنك، وهذه الوقائع تنطبق فقط عند استخدام العائد على الموجودات(ROA) كمقياس الربحية. أيضاً لا يوجد دليل على أن أي من الاقتصاديات أو اللاقتصاديات في مجال القطاع المصرفي الإسباني (الصناعات والمحددات الصناعية) مع استثناء سعر الفائدة تؤثر في ربحية البنوك في الطرقة المتوقعة. وتكشف الدراسة أيضاً عن الاختلافات في أداء البنوك التجارية ومصارف التوفير.

4- دراسة (Flamini, V., McDonald, C. and Liliana Schumacher, 2009) بعنوان: محددات الربحية في البنك التجاري في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات الربحية في البنوك التجارية في أفريقيا، واستخدمت هذه الدراسة عينة من 389 بنك في 41 بلداً أفريقياً جنوب الصحراء الكبرى لدراسة العوامل المحددة لربحية البنك التجاري، حيث بينت الدراسة أنه وبصرف النظر عن مخاطر الائتمان، يلاحظ أن

ارتفاع العائد على الأصول مرتبط مع حجم أكبر للبنك، وتنويع النشاط، والملكية الخاصة. وتتأثر عائدات البنك من قبل متغيرات الاقتصاد الكلي، مما يدل على أن سياسات الاقتصاد الكلي التي تشجع على انخفاض معدلات التضخم واستقرار نمو الناتج يدفعه إلى التوسع في الائتمان. كما أشارت النتائج إلى اعتدال مستمر في الربحية، وأن العلاقة السببية حسب Granger من العائد على الأصول إلى رأس المال تحدث مع فارق كبير، مما يعني أنه لا يتم الاحتفاظ بها كعوائد عالية على الفور فيشكل زيادات رأس المال.

5- دراسة (Gul, S. , Irshad, F, Zaman, 2011) بعنوان: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية في باكستان. الغرض من هذا البحث هو دراسة تأثير العلاقة بين المحددة بين المصارف وخصائص الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك، باستخدام بيانات من أعلى /15/ بنك تجاري باكستاني خلال الفترة 2005-2009، وتستخدم هذه الدراسة طريقة (POLS) للتحقيق في تأثير الموجودات والقروض والأسهم والودائع، والنمو الاقتصادي والتضخم والسوق ورأس المال في ربحية المؤشرات الرئيسية، أي العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، العائد على رأس المال الموظفة، وصافي الفوائد، والهامش على حدة. وجدت النتائج التجريبية أن هناك أدلة قوية على التأثير القوي لكل من العوامل الداخلية والخارجية في الربحية. كما تعد نتائج هذه الدراسة ذات قيمة لكل من الأكاديميين وصانعي السياسات.

ج- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها دراسة وصفية سيتم من خلالها تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية السورية وترتيبها حسب أهميتها ودرجة تأثيرها في هذه المصارف باستخدام التحليل العاملي. في حين اعتمدت الدراسات السابقة على أسلوب التحليل المالي من خلال دراستها لنسب السيولة والمديونية وإجمالي الموجودات وحقوق الملكية، والعائد على الاستثمار..، بينما تجاهلت عوامل أخرى تمثلت بحجم المصرف، وعدد فروعه، وعدد موظفيه، وإدارته، والظروف الاقتصادية والسياسية، والتشريعات القانونية، والثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي، والمنافسة... والتي من الممكن أن تتناولها الدراسة الحالية.

- الإطار النظري للبحث:

أولاً: الربحية في المصارف التجارية:

تعد الربحية أحد المصادر الرئيسة لتوليد رأس المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرابحة وذات رأس المال الكافي. وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية[1]. كما تعرف بأنها: المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل[2]. ويعرفها بعضهم من وجهة نظر محاسبية واقتصادية، فمن الناحية المحاسبية هي عبارة عن زيادة الايرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال فترة معنية، أما من الناحية الاقتصادية فهي الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن

[1]- اللوزي وآخرون، سليمان، أحمد، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1997، ص122.

[2]- حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات: المفاهيم والمبادئ والتجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، 2005، ص477.

تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة، ويعني ذلك أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة[3].

تعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما[4]:

أ- قرار الاستثمار: وهي مجموعة من القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمصرف على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فقدان الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

ب- قرار التمويل: وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية، لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق مالكين وديون) بشكل يمكّن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن. ويمكن القول إن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية، وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقق الربح ستؤدي في النهاية إلى التأثير في حقوق المُلاك وبالتالي إلى التصفية.

ثانياً: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية:

إن المصارف بطبيعتها تعيش في حالة منافسة شديدة بينها في المجالات كافة، وهي تتفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه، ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي المصرف التجاري لجني الأرباح المعقولة، ذلك إن الربحية تعد مؤشراً للكفاءة والاستغلال الأمثل لموارد البلد وثرواته، لذلك يتداخل أو يتعارض اعتبار جني الأرباح مع اعتبار السيولة في توجيه سياسة المصرف الواحد في توزيع موارده، أي كلما ازدادت سيولة المصرف تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح في الاستثمارات طويلة الأجل؛ ونجاح المصرف يتوقف على مقدار ما يستثمره الأفراد من ثقة في مقدرته على مواجهة طلبات عملائهم وفضلاً عن ذلك تساهم سيولة المصرف في زيادة مقدرته على جني الأرباح في المدى الطويل من جهة أخرى[5].

ويتضح من ذلك إن التفاوت في معدلات الربح المصرفي يرجع إلى أمرين: الأمر الأول هو اختلاف درجة المخاطرة فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إذ كلما كانت درجة المخاطرة كبيرة في نشاط معين كان معدل الربح مرتفعاً وهذا بدوره يؤثر في السيولة المصرفية والعكس صحيح. أما الأمر الثاني فهو اختلاف درجة كفاءة فيما بين المديرين في النشاط نفسه إذ كلما كان المدير أكثر كفاءة في إدارة وتنظيم منشآته كان معدل الربح مرتفعاً والعكس صحيح[6].

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، علماً أن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية.

---

[3]- أبو حمد، قدوري، رضا صاحب، فائق مشعل، إدارة المصارف، جامعة الموصل، العراق، 2005، ص333.

[4]- عقل، مفلح، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الثانية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1999، ص 42.

[5]- العلاق، بشير عباس، إدارة المصارف: مدخل وظيفي، عمان، الأردن، 2001، ص117.

[6]- عمر، حسين، مبادئ المعرفة الاقتصادية، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1999، ص447.

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لأهدافها المتعلقة بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها، وقد تمّ فيما يلي استعراض هذه العوامل:

أ- العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية بما يلي[7]:

1- الظروف الاقتصادية والسياسية: تتأثر ربحية المصاف التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدول، وهناك العديد من الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها سورية وتمر بها حالياً، حيث عانت سورية سابقاً من سنوات حصار عديدة، وتعاني حالياً من أزمة كونية شهدت خلالها أوضاعاً سياسة واقتصادية غير مستقرة تأثرت خلالها المصارف التجارية، حيث استهدفت أعمال المصارف، فتعطلت عمليات نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف، وتوقف نقل الأموال السائلة بين المدن بسبب سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة عليها، وانعدام الأمن على الطرق الناتج عن أعمال القرصنة التي ينفذها المسلحون، بالإضافة إلى صعوبة وصول موظفي المصارف إلى أماكن عملهم. يضاف إلى ذلك الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على المصارف السورية وتجميد أرصدتها في الخارج، وتوقف عمليات التحويل المصرفي، وتقلبات أسعار الصرف الناتج عن تلاعب تجار العملة وشركات الصرافة، كل ذلك انعكس سلباً على إجمالي موجودات ومطاليب المصارف التجارية، وإدارة تلك الموجودات والمطلوبات، مما كان له تأثير واضح فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية المختلفة لتلك المصارف وبالتالي التأثير في ربحيتها.

2- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية: تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها.

3- السياسة النقدية: تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطاليبها، وبالتالي فإن ذلك يكون ذو تأثير في ربحيتها، وهنالك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها المصرف المركزي بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي، وبالتالي إحكام سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول للأهداف النهائية المتوخاة، وتختلف إجراءات السياسة النقدية للمصرف المركزي من حيث إنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشياً مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد. إذ تعمل المصارف المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي

---

[7]- أبو زعيتر، باسل، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص ص 95-105.

- اللوزي، سليمان أحمد وآخرون، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1997، ص 122.

- الرشدان، أيمن أحمد، (محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية)، عمان، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، أطروحة ماجستير غير منشورة، 2002، ص ص 55-60.

القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار وأحياناً وبهدف ضبط نمو السيولة المحلية وضبط الائتمان المصرفي كانت المصارف المركزية تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان وبالتالي الحد من إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة.

4- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي: تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية المصارف التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلامية دون المصارف الربوية، مما يؤثر في ربحية المصارف التجارية. كما أن قوة الجهاز المصرفي ومتانته، وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه المصارف وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها، مما قد ينعكس بدوره على ربحية هذه المصارف. كما أن جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف بشكل عام وخاصة في مجال التحايل دون سداد ماعليهم من قروض، وهذا النوع من التحايل تزخر به معاملات المصارف التجارية ويظهر ذلك جلياً من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون في تحصيلها والديون المعدومة.

5- المنافسة: تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

6- أسعار الفائدة: تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير في استثمارات المصارف.

ب- العوامل الداخلية[8]:

1- أرباح (أو خسارة) الأوراق المالية: تؤثر الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع (أو انخفاض) أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية المصرف، ومن المعروف أن هدف المصارف التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية.

2- إدارة المصرف: تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. فقدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها المالي بشقيه (إدارة الموارد، إدارة الاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في موجودات ذات عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه المصارف وتعظيم ثروة مالكيها. فربحية المصارف التجارية ماهي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف، فالإدارة

---

[8]- أبو زعيتر، باسل، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-105

- اللوزي، سليمان أحمد وآخرون، إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره.

- الرشدان، أيمن أحمد، (محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية)، عمان، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، أطروحة ماجستير غير منشورة، 2002، ص ص 55-60.مرجع سبق ذكره.

الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية تلك المصارف من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.

3- حجم المصرف: يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم المصرف (مقاساً بالموجودات) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة (بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر) الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية. كما أن حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائماً أن زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها. وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة) نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي قد تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.

4- هيكل الودائع: تركز المصارف التجارية على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك المصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر. كما تؤثر تكلفة الودائع أيضاً على ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال، فنلاحظ أن تكلفة الودائع لأجل تزيد عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير، وتسعى المصارف التجارية عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حد ممكن لتزيد من ربحيتها.

5- توظيف الموارد: توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعدان أهم مجالات الاستثمار للمصرف التجاري، إذ إنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية المصرف التجاري، حيث إن الدخل المتولد عنها يعدان المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل على ربحية المصرف التجاري، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة، ويعد قرار إدارة المصرف في توظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة المصرف للسيولة ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل.

6- أرباح (أو خسائر) القروض: تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحية تلك المصارف، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول المصارف دائماً الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، إذ إن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية المصارف عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض. ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيداً عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية.

7- السيولة: تمكن السيولة المصرف من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى المصرف مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت. ونظراً لأهمية السيولة للمصارف فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عند حد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، ما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في المواءمة بين متطلبات السيولة والربحية.

وفي جميع الأحوال يتطلب الأمر الموازنة بين هدفي السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة، وهذا يتعارض مع هدف الربحية، من هنا يجب على الإدارة المصرفية خلق توزان بين السيولة والربحية[9].

8- عمر المصرف: إن زيادة عمر المصرف تلعب دوراً كبيراً في التأثير في ربحيته، فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار، كما أن لدى إدراتها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية، يضاف إلى أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات التالية لذلك.

9- عدد موظفي المصرف: إن زيادة عدد موظفي المصرف سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة الربحية، فالمصرف ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشاراً جغرافياً كبيراً من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة، أو زيادة خدمات المصرف الفنية والتقنية وعملياته والتي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء.

10- عدد فروع المصرف: إن الانتشار الجغرافي للمصرف، وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف، فإيصال الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية، وخاصة إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة سوف تجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفاً لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب والإيداع والتحويلات المالية، وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات وحجم عمليات المصرف مما سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف.

النتائج والمناقشة:

1- اختبار الفرضية الأولى: لا تختلف الأهمية النسبية للعوامل الداخلية والخارجية في درجة تأثيرها في ربحية المصارف التجارية في محافظة اللاذقية.

لاختبار هذه الفرضية تمّ استخدام التحليل العاملي Factor Analysis، الذي يمكّن من ترتيب المتغيرات المستقلة تبعاً لدرجة تأثيرها في المتغير التابع، وذلك باختيار مجموعة المتغيرات التي تفسّر أكبر قدر ممكن من التباين

[9]- **مجموعة باحثين، تمويل الأعمال والإدارة المالية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2001، ص93.**

الكلي، وهذا ما يشكل العامل الأول، ثم يتم تحديد مجموعة المتغيرات التي تفسر أكبر قدر ممكن من التباين المتبقي بعد استخلاص العامل الأول، وهذا ما يشكل العامل الثاني وهكذا. فالعامل الأول يفسر أكبر قدر من التباين الكلي للبيانات ثم العامل الثاني ثم العامل الثالث فالرابع..، وبالتالي الوصول إلى دالة معبرة عن العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية، يتم من خلالها ترتيب هذه المتغيرات وفق تشبعاتها.

جدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف التجارية

رمز المتغير	المتغير	Mean	Std. Deviation	Analysis N
X1	أرباح أو خسارة الأوراق المالية	4.0909	.46451	242
X2	إدارة المصرف	3.9573	.53250	242
X3	حجم المصرف	3.9298	.85410	242
X4	هيكل الودائع	4.2518	.46233	242
X5	توظيف الموارد	4.2562	.66356	242
X6	أرباح وخسائر القروض	4.4380	.63628	242
X7	السيولة	4.1149	.84683	242
X8	عمر المصرف	3.8347	.54569	242
X9	عدد موظفي المصرف	3.7934	.81141	242
X10	عدد فروع المصرف	3.8878	.61708	242
X11	الظروف الاقتصادية والسياسية	4.5227	.41559	242
X12	التشريعات القانونية والضوابط المصرفية	4.3257	.77368	242
X13	السياسة النقدية	4.2149	.40754	242
X14	الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي	4.0124	.68084	242
X15	المنافسة	3.8678	.49591	242
X16	أسعار الفائدة	4.2037	.64874	242

يبين الجدول رقم (1) أن أعلى متوسط كان لصالح الظروف الاقتصادية والسياسية، يليه أرباح وخسائر القروض، يليه التشريعات القانونية والضوابط المصرفية، يليه توظيف الموارد، يليه هيكل الودائع، يليه السياسة النقدية، يليه أسعار الفائدة، يليه السيولة، يليه أرباح أو خسائر الأوراق المالية، يليه الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي، يليه إدارة المصرف، يليه حجم المصرف، يليه عدد فروع المصرف، يليه المنافسة، يليه عمر المصرف، يليه عدد موظفي المصرف. وللتحقق من مدى كفاية حجم العينة تمّ إجراء اختبار KMO Test، حيث تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على زيادة الاعتمادية للعوامل التي نحصل عليها من التحليل، والعكس صحيح. ويشير صاحب هذا الاختبار (Kaiser, 1974) إلى أن الحد الأدنى المقبول لهذا الإحصائي هي /0.5/ حتى يمكن الحكم بكفاية حجم العينة. أما في حالة أن تكون قيمته أقل من ذلك فإنه يتعين زيادة حجم العينة.

جدول رقم (2) كفاية حجم العينة للمتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف التجارية

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.517
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	718.342
	df	120
	Sig.	.000
Determinant = .047		

يبين الجدول (2) أن قيمة اختبار KMO تساوي0.517 أي أكبر من الحد الأدنى الذي اشترطهKaiser والبالغ (0.50)، وبالتالي يمكننا الحكم بكفاية حجم العينة.

كما نلاحظ أن قيمة المحدد $Deter\min ant = 0.047 > 0.00001$ ، وبالتالي يمكن الإقرار بعدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات، وبالتالي لا داعي لاستبعاد بعض المتغيرات.

جدول رقم (3) التباين الكلي المفسر للمتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف التجارية (Total Variance Explained)

	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
Component	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2.674	16.713	16.713	2.674	16.713	16.713	1.918	11.985	11.985
2	1.940	12.122	28.835	1.940	12.122	28.835	1.827	11.417	23.402
3	1.377	8.608	37.443	1.377	8.608	37.443	1.695	10.597	33.998
4	1.313	8.206	45.649	1.313	8.206	45.649	1.468	9.175	43.173
5	1.173	7.334	52.983	1.173	7.334	52.983	1.361	8.507	51.680
6	1.085	6.784	59.767	1.085	6.784	59.767	1.217	7.603	59.283
7	1.024	6.398	66.165	1.024	6.398	66.165	1.101	6.882	66.165
8	.961	6.004	72.169						
9	.873	5.457	77.626						
10	.734	4.588	82.214						
11	.675	4.221	86.435						
12	.652	4.072	90.507						
13	.592	3.697	94.204						
14	.431	2.692	96.896						
15	.326	2.038	98.934						
16	.171	1.066	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

يبين الجدول رقم (3) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات (تباين المكونات)، ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ويساوي/16/ بقدر عدد المتغيرات، حيث إن العامل الرئيس الأول له أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي /2.674/ ويفسر /16.713%/، وإن المكون الثاني له جذر كامن /1.94/ ويفسر /12.122%/، والمكون الثالث له جذر كامن /1.377/ ويفسر /8.608%/، والمكون الرابع له جذر كامن /1.313/ ويفسر /8.206%/،

والمكون الخامس له جذر كامن /1.173/ ويفسر /7.334%/، والمكون السادس له جذر كامن /1.085/ ويفسر /6.784%/، وأخيراً المكون السابع له جذر كامن /1.024/ ويفسر /6.398%/.

هذه المكوّنات الرئيسيّة السبعة لها المساهمة الأكبر في التباين الكلي المفسر فقد بلغ مجموع ما تفسره /66.165%/من التباين الكلي للمتغيرات، ونلاحظ أنه تم الاستغناء عن المكونات التي لها جذور كامنة أقل من الواحد الصحيح، وتبيّن أيضاً أن المكون الأول قبل التدوير وبعده كان له الأثر الأكبر فهو مسؤول عن 16.713% و11.985% من التباينات الكلية في النموذج قبل التدوير وبعده، ونلاحظ أن توزيع التباينات بين المكونات أصبح أفضل بعد التدوير فلم يعد ذلك الفرق الكبير بين تشاركيات المكونات، ويبدو ذلك واضحاً بالنسبة لجميع المكونات.

جدول رقم (4) مصفوفة المكونات أو العوامل بعد التدوير(Rotated Component Matrix)

	Component						
	1	2	3	4	5	6	7
X1		.913					
X2					.703		
X3					.714		
X4			.722				
X5	.765						
X6		.899					
X7				.686			
X8							.554
X9							.531
X10						.614	
X11	.820						
X12	.709						
X13			.806				
X14				.541			
X15						.572	
X16				.645			

يبين الجدول رقم (4) ترتيب المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمتغيرات، حيث نلاحظ أنه كان **للمكون الأول** الأثر الأكبر في ربحية المصارف التجارية وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد تمّ ترتيب هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يلي:

1- الظروف الاقتصادية والسياسية (X11): وكان التشبع الخاص بها /0.820/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /82%/ من التباين الكلي المفسر.

2- توظيف الموارد (X5): وكان التشبع الخاص بها /0.765/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /76.5%/ من التباين الكلي المفسر.

3- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية (X12): وكان التشبع الخاص به /0.709/، وهذا يعني بأنه يساهم بنسبة /70.9%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة **للمكون الثاني** فقد احتل المرتبة الثانية في ربحية المصارف التجارية وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد تمّ ترتيب هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يلي:

1- أرباح أو خسائر الأوراق المالية (X1): وكان التشبع الخاص بها /0.913-/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /91.3%/ من التباين الكلي المفسر.

2- أرباح وخسائر القروض (X6): وكان التشبع الخاص بها /0.899-/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /89.9%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة **للمكون الثالث** فقد احتل المرتبة الثالثة في ربحية المصارف التجارية وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد تمّ ترتيب هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يلي:

1- السياسة النقدية (X13): وكان التشبع الخاص بها /0.806/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /80.6%/ من التباين الكلي المفسر.

2- هيكل الودائع (X4): وكان التشبع الخاص بها /0.722-/، وهذا يعني أنها تساهم بنسبة /72.2%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة **للمكون الرابع** فقد احتل المرتبة الرابعة في ربحية المصارف التجارية وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد تمّ ترتيب هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يلي:

1- السيولة (X7): وكان التشبع الخاص بها /0.686/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /68.6%/ من التباين الكلي المفسر، وكان تأثيرها ايجابياً.

2- أسعار الفائدة (X16): وكان التشبع الخاص بها /0.645-/، وهذا يعني بأنها تساهم بنسبة /64.5%/ من التباين الكلي المفسر.

3- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي (X14): وكان التشبع الخاص بها /0.541-/، وهذا يعني أنها تساهم بنسبة /54.1%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة **للمكون الخامس** فقد احتل المرتبة الخامسة في ربحية المصارف التجارية وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد تمّ ترتيب هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يلي:

1- حجم المصرف (X3): وكان التشبع الخاص به /0.714 /، وهذا يعني أنه يساهم بنسبة /71.4%/ من التباين الكلي المفسر.

2- إدارة المصرف (X2): وكان التشبع الخاص بها /0.703/، وهذا يعني أنها تساهم بنسبة /70.3%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة **للمكون السادس** فقد احتل المرتبة السادسة في ربحية المصارف التجارية وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد تمّ ترتيب هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يلي:

1- عدد فروع المصرف (X10): وكان التشبع الخاص به /0.614 /، وهذا يعني أنه يساهم بنسبة /61.4%/ من التباين الكلي المفسر.

2- المنافسة (X15): وكان التشبع الخاص بها /0.572/، وهذا يعني أنها تساهم بنسبة /57.2%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة **للمكون السابع** فقد احتل المرتبة السابعة في ربحية المصارف التجارية وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد تمّ ترتيب هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يلي:

1- عمر المصرف (X8): وكان التشبع الخاص به /0.554/، وهذا يعني أنه يساهم بنسبة /55.4%/ من التباين الكلي المفسر.

2- عدد موظفي المصرف (X9): وكان التشبع الخاص به /0.531/، وهذا يعني أنه يساهم بنسبة /53.1%/ من التباين الكلي المفسر.

بناءً على ذلك:

تكون الدالّة Y_p: دالّة العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية، وهي تمثل مجموع المكونات كما يلي:

$$Y_p = FACT_1 + FACT_2 + FACT_3 + FACT_4 + FACT_5 + FACT_6 + FACT_7$$

$$FACT_1 = -0.820X_{11} - 0.765X_5 + 0.709X_{12}$$

$$FACT_2 = -0.913X_1 - 0.899.X_6$$

$$FACT_3 = 0.806X_{13} - 0.722X_4$$

$$FACT_4 = 0.686X_7 - 0.645X_{16} - 0.541X_{14}$$

$$FACT_5 = 0.714X_3 + 0.703X_2$$

$$FACT_6 = 0.614X_{10} + 0.572X_{15}$$

$$FACT_7 = 0.554X_8 + 0.531X_9$$

نلاحظ من الدالة السابقة أن العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية السورية تختلف في أهميتها النسبية، وبالتالي في أولويتها في التأثير في الربحية، حيث جاءت هذه العوامل وفق الترتيب التالي: الظروف الاقتصادية والسياسية، توظيف الموارد، التشريعات القانونية والضوابط المصرفية، أرباح أو خسائر الأوراق المالية، أرباح أو خسائر القروض، السياسة النقدية، هيكل الودائع، السيولة، أسعار الفائدة، الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي، حجم المصرف، إدارة المصرف، عدد فروع المصرف، المنافسة، عمر المصرف، عدد موظفي المصرف.

وبما أن المكون الأول له الأكبر من التباينات في النموذج قبل التدوير وبعده، لذلك ينبغي التركيز على المكونات الداخلة في هذا المكون، وأخذها أولوية عند دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وهذه العوامل هي: الظروف الاقتصادية والسياسية، توظيف الموارد، التشريعات القانونية والضوابط المصرفية.

2- اختبار الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في تأثير العوامل الداخلية في ربحية المصارف التجارية في محافظة اللاذقية.

لاختبار هذه الفرضية تمّ تطبيق اختبار (T. test) للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين غير متساويتين:

جدول رقم (5) نتائج اختبار T. test للفرق بين متوسطات
إجابات أفراد العينة في تأثير العوامل الداخلية على ربحية المصارف التجارية تبعاً لنوع المصرف
Independent Samples Test

المصرف	عدد الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(t)	(df)	Sig.	الفروق
عام	152	4.3882	0.9493	0.679	240	0.498	لا توجد فروق
خاص	90	4.30	1.0216				

يبين الجدول رقم (5) أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات العاملين في المصارف العامة بلغت (4.3882)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات العاملين في المصارف الخاصة (4.30)، كما بلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة لـ ت = 0.679)، وهي أصغر من القيمة المحسوبة (1.96) عند درجات حرية تساوي (240)، كما أن قيمة احتمال الدلالة تساوي (0.498) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية أي لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات إجابات أفراد العينة في تأثير العوامل الداخلية على ربحية المصارف التجارية تبعاً لنوع المصرف.

3- اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في تأثير العوامل الخارجية على ربحية المصارف التجارية في محافظة اللاذقية.

لاختبار هذه الفرضية تمّ تطبيق اختبار (T. test) للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين غير متساويتين:

جدول رقم (6) نتائج اختبار T. test للفرق بين متوسطات
إجابات أفراد العينة في تأثير العوامل الخارجية على ربحية المصارف التجارية تبعاً لنوع المصرف
Independent Samples Test

المصرف	عدد الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(t)	(df)	Sig.	الفروق
عام	152	4.2237	0.5422	1.373	240	0.171	لا توحد فروق
خاص	90	4.1222	0.5772				

يبين الجدول رقم (6) أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات العاملين في المصارف العامة بلغت (4.2237)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات العاملين في المصارف الخاصة (4.1222)، كما بلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة لـ ت = 0.171)، وهي أصغر من القيمة المحسوبة (1.96) عند درجات حرية تساوي (240)، كما أن قيمة احتمال الدلالة تساوي (0.171) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة أي لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات إجابات أفراد العينة في تأثير العوامل الخارجية في ربحية المصارف التجارية تبعاً لنوع المصرف.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

1- تتأثر ربحية المصارف التجارية السورية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها ضمن فئتين: عوامل داخلية، وعوامل خارجية.

2- تختلف العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية في أهميتها النسبية، وقد جاءت هذه العوامل وفق الترتيب التالي: الظروف الاقتصادية والسياسية، توظيف الموارد، التشريعات القانونية والضوابط المصرفية، أرباح أو خسائر الأوراق المالية، أرباح أو خسائر القروض، السياسة النقدية، هيكل الودائع، السيولة، أسعار الفائدة، الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي، حجم المصرف، إدارة المصرف، عدد فروع المصرف، المنافسة، عمر المصرف، عدد موظفي المصرف.

3- تؤثر الأوضاع السياسة والاقتصادية غير المستقرة التي تمر بها سورية حالياً في انخفاض ربحية المصارف التجارية السورية، حيث تمّ استهداف أعمال المصارف، فتعطلت عمليات نقل الشيكات، وتوقف نقل الأموال السائلة بين

المدن بسبب الحالة الأمنية السائدة، يضاف إلى ذلك تجميد أرصدة المصارف في الخارج، وتوقف عمليات التحويل المصرفي، وتقلبات أسعار الصرف الناتج عن تلاعب تجار العملة وشركات الصرافة.

4- يوظف المصرف التجاري السوري أمواله في أوجه استثمارية معينة، وبموجب لوائح قانونية تحد من هذه التوظيفات، وتتمثل في خصم الأوراق التجارية واسناد القروض وشراء أذون الخزينة ومنح القروض والسلفيات والمتاجرة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة وتقديم بعض الخدمات المصرفية، إلا أن هذه المهام تبقى محدودة بالمقارنة بالمهام التجارية والمالية للمصارف التجارية العالمية، مما يؤثر سلباً في ربحيته.

5- تلعب السياسة النقدية للمصرف المركزي دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها، وتختلف هذه الإجراءات من حيث إنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشياً مع الظروف والأوضاع الاقتصادية التي يمر بها القطر حالياً.

6- تزداد ربحية المصارف التجارية بازدياد أسعار الفائدة على القروض، مما يؤثر ايجاباً في استثمارات المصرف التجاري، إلا أن هذا العامل يؤثر بشكل سلبي في المصارف التجارية السورية حالياً، وذلك بسبب توقف القروض نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها القطر.

7- إن جهل المتعاملين بأهمية العمل المصرفي، وخصوصاً في ظل الأزمة الحالية يوجد لديهم نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف التجارية حيث يتأخرون أو يمتنعون من سداد ما عليهم من قروض، مما يؤثر في ربحية المصارف التجارية.

8- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين المصارف التجارية العامة والمصارف الخاصة في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في ربحيتها.

ب- التوصيات:

1- العناية بدراسة أوضاع المتعاملين الراغبين بالاقتراض للتأكد من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم وأخذ الضمانات الكافية لمنع تعثر هؤلاء العملاء وفقد المصرف لجزء من تسهيلاته كديون متعثرة.

2- ضرورة العمل على زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لما لذلك من أثر على زيادة صافي الفوائد، وبالتالي زيادة ربحية المصارف التجارية.

3- العمل على زيادة انتشار المصارف التجاري جغرافياً، وذلك من خلال زيادة عدد فروعها مما يزيد من قدرتها على جذب الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية.

4- تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية بما يسهم في تشجيع إقبال المودعين والمقترضين للتعامل معها.

5- إيلاء السيولة النقدية مزيداً من الاهتمام لما لها من أثر كبير في ربحية المصارف التجارية.

6- تأمين عناصر أمنية خاصة للمصارف التجارية، وخصوصاً في ظل الظروف الحالية بما يضمن إعادة الثقة لدى المتعاملين لجذب المزيد من ودائع التوفير ولأجل، وتوظيفها في استثمارات طويلة الآجل نسبياً مما يساهم في تحقيق الربحية.

7- إعادة منح القروض كونها المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح في المصارف التجارية، وذلك بعد دراسة ملفات العملاء بعناية، وبطريقة مدروسة.

المراجع:

1- أبو حمد، قدوري، رضا صاحب، فائق مشعل، *إدارة المصارف*، جامعة الموصل، العراق، 2005، 333.

2- أبو زعيتر، باسل، *العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، 7.

3- أبو زعيتر، باسل، *العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، 95-105.

4- حماد، طارق عبد العال، *حوكمة الشركات: المفاهيم والمبادئ والتجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف*، الدار الجامعية، 2005، 477.

5- الرشدان، أيمن أحمد، *محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية*، عمان، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، أطروحة ماجستير غير منشورة، 2002، 55-60.

6- عقل، مفلح، *مقدمة في الإدارة المالية*، الطبعة الثانية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1999، 42.

7- العلاق، بشير عباس، *إدارة المصارف: مدخل وظيفي*، عمان، الأردن، 2001، 117.

8- عمر، حسين، مبادئ *المعرفة الاقتصادية*، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1999، 447.

9- غانم، مروان، *تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، 2002، 3.

10- اللوزي وآخرون، سليمان، أحمد، *إدارة المصارف*، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1997، 122.

11- مجموعة باحثين، *تمويل الأعمال والإدارة المالية*، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2001، 93.

12- المشهراوي، أحمد حسين أحمد، *أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996-2005*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، 5.

13- Antonio Trujillo-Ponce, "What Determines The Profitability of Banks? Evidence From Spain", Pablo de Olavide University, 1999-2009, 1-35.

14- Bikram, G., Scholar, R. "Profitability Analysis of Public Sector Banks in India", Indian Management Studies Journal 11, 2007, 167-181.

15- Christos K. Staikouras, "The Determinants Of European Bank Profitability", International, BUSINESS & Economies Research Journal, Vol. 3, No.6, 1998, 57-68.

16- Flamini, V., McDonald, C. and Liliana Schumacher," The Determinants of Commercial Bank Profitability in Sub-Saharan Africa, International Monetary Fund, IMF Working Paper, 2009,.1-30.